مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية
ISSN: 2352-975X ELBAHITH for Academic Studies EISSN: 2588-2368
المجلد: 06 / العدد: 02 / السنة: 2019 / ص ص: 333 – 348

الاقتصاد الماليزي: بين الوطنية الاقتصادية والتحديات الخارجية

Malaysian Economy: Between National Economic And External Challenges

تاريخ الإرسال: 2018/11/11 تاريخ القبول: 2019/05/17

عادل بن عمر(*)
جامعة سطيف 2 - الجزائر
Benamoradel@hotmail.com

ملخص:

استطاعت ماليزيا أن تحقق المعجزة الأسيوية وتطوي صفحة المأساة الأسيوية، حيث انتقل اقتصادها من تصدير المواد الأولية إلى تصدير المواد المصنعة عالية التقانة، وساهمت مجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية والقيمية في نجاح التجربة التنموية الماليزية والتي أصبحت نموذجا رائدا يحتذى به من طرف العديد من الدول.

الكلمات المفتاحية: ماليزيا؛ التجربة التنموية الماليزية؛ الاقتصاد الماليزي.

Abstract:

Malaysia was able to achieve the Asian miracle, and fold the page of the Asia tragedy, its economy has shifted from exporting raw materials, to exporting highly technological manufactured products.

Several economical, political, and ethical factors, have contributed in the success of the Malaysian development experience, which has become a leading for other countries.

Keywords: Malaysia; Malaysian Development Experience; Malaysian Economy.

(*)- المُؤَلِف المُرَاسِل.

مقــدمة:

تعتبر التجربة التنموية الماليزية نموذجا رائدا في التنمية وبناء الدولة، إذ انه رغم قلة مواردها نسبيا، إلا انها حققت تطورا اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا فريدا من نوعه في العالم الإسلامي، حيث استطاعت أن تنهض من التخلف والتبعية وتقتلع جذور الفقر وتعيد هيكلة المجتمع، ولهذا تعد أهم دولة أسيوية جسدت التحول والانتقال من مفهوم المأساة الأسيوية في الستينات إلى مفهوم المعجزة الأسيوية في التسعينات من القرن الماضي، خاصة وأنها تحولت من بلد مصدر للمواد الأولية الزراعية إلى بلد مصدر للسلع الصناعية، حيث يساهم قطاع الصناعة والخدمات بـ90 بالمائة من الناتج الوطني الإجمالي وتصدر السلع المصنعة بنسبة 85 بالمائة من إجمالي الصادرات خاصة في مجال الآلات الكهربائية والالكترونية، [1] وعلى الرغم من انفتاحها الكبير على الخارج والاندماج في اقتصاديات العولمة إلا أنها تحتفظ بهامش كبير من الوطنية الاقتصادية، وعليه فهذه الورقة تحاول الوقوف على عوامل ومؤشرات نجاح التجربة التنموية الماليزية وتحديد كيفية التوفيق بين اعتبارات النمو الداخلي للاقتصاد الوطني الماليزي والانفتاح على الخارج.

المحور الأول: المعجزة الاقتصادية الماليزية: العوامل والسياسات والواقع

عرفت المسيرة التنموية بماليزيا تطورا كبيرا، حيث انتقل اقتصادها من حالة التخلف في بداية الستينات أين كان يعتمد على تصدير السلع الأولية وعلى رأسها المطاط والقصدير إلى حالة التقدم في التسعينات من القرن الماضي، وينهض هيكل إنتاجها على قدر كبير من التنوع.

أولا: عوامل نجاح التجربة الماليزية:

يقوم الأداء الاقتصادي الماليزي المتميز على الجودة والتصدير كقاطرة للتنمية الاقتصادية، وساهمت مجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية على نجاح التجربة التنموية الماليزية، وفي هذا الإطار يمكن تفكيك عناصر المعجزة الماليزية في ما يلي:

1- <u>طبيعـة واسـتقرار السياسـات الاقتصـادية</u>: فماليزيـا انتهجـت مجموعـة مـن السياسات لتحقيق النهوض الاقتصادي نذكر أهمها:

أ- <u>تصـدير الخامـات ممنـوع:</u> حيـث قامـت بتكثيـف الاسـتثمارات الوطنيـة والأجنبيـة لتصنيع المواد الأولية التي تتمتع فيها ماليزيا بمزايا تفضيلية، كالمطاط وزيت النخيل والتوابل وجذوع الأشجار، حيث أصبحت بعد ذلك اكبر مصدر للإطارات المطاطية والزيوت النباتية والأثاث الخشبي وتنافس بذلك الولايات المتحدة الأمريكية.

وجاء هـذا النهـوض المـاليزي مـن خـلال الاهتمـام بـالتعليم وتكـوين العمالـة المـاهرة، حيث اصبح بمقدورها اثبات وجودها، بل والمنافسة على الصدارة.

ب- <u>انتهـاج سياسـة "انظـر إلى الشـرق" Look East Policy و"اشـتري البريطـاني كبـديل أخيـر"</u>: وهذا في سبيل البحث عن نموذج تنموي شرقي مرشد للتجربة التنموية الماليزية، حيث تم التركيز على النموذجين الياباني والكوري، هذا في ظل رفض مهتير محمد للنماذج الغربية الغير قادرة على حل المشكلات الاقتصادية للدول النامية، [(2)] رغم احتفاظه بهامش من اجل الاستفادة من اسهامات وتجارب الغرب .

وفي هذا الإطار تم رفع شعار اليابان قدوتنا، ومنه التأكيد على ضرورة التعلم من القدوة اليابانية سواء في مجال الآخذ بالقيم الشرق أسيوية كالانضباط في العمل والتطبيقات الإدارية المنضبطة، مع التركيز على الإخلاص في العمل، أو في مجال التصنيع والتحديث من خلال التركيز على الاستثمار الأجنبي المباشر والاعتماد على المدخرات المحلية، علاوة على التحول من الصناعات التي تعتمد عل كثافة اليد العاملة إلى الصناعات التي تعتمد على كثافة رأس المال وبالأساس الصناعات التكنولوجية التي لها قيمة مضافة كبيرة، ولهذا تطمح ماليزيا لان تكون عاصمة المعلوماتية بحلول 2020.[(3)]

غير أنه تجدر الاشارة الى ان ماليزيا لم تقم باستنساخ التجربة اليابانية، بل اخذت ما ينفعها وتجنبت الاخطاء التي وقعت فيها اليابان وبذلك احتفضت بخصوصية البيئة الماليزية.

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

ج- **اعتمـاد ماليزيـا بدرجـة كـبيرة علـى المـوارد الداخليـة في تـوفير رؤوس الأمـوال اللازمـة لتمويـل الاسـتثمارات**: إذ ازداد الادخـار المحلـي إلى 40% كمـا زاد الاسـتثمار المحلي الإجمالي بنسبة 50% خلال الفترة 1973-1993، ولعل هذه المدخرات كان لها الدور المحوري لمواجهة الأزمات المالية التي مرت بها ماليزيا.

كمـا انتهجـت سياسـات صـارمة تفضـيلية لـرأس المـال البشـري المحلـي مقارنـة بالأجنبي، حيث تفرض ضرائب عالية على العمال الأجانب بماليزيا، وتتشدد في إصدار موافقات العمل لهم.(4)

د- **المشاركة في التنمية**: وذلك من خلال تبني مفهوم - ماليزيا كشراكة أو ماليزيا المتحدة- (5) وذلك في شقين؛ الأول بين القطاع العام والقطـاع الخـاص بهدف الإسـراع في النمـو الاقتصـادي، والثـاني بـين مختلـف العرقيـات المكونـة للمجتمـع المـاليزي وهـي الصينية والهندية وسكان الأرض- الملايو- ، حيث تم كسب تأييد الصفوة الاقتصادية الصينية من جهة، والأغلبية المالاوية الفقيرة بتقديم امتيـازات لها من جهة أخرى، وهنـا تكـون لـديهم شـعور بالاسـتفادة الحقيقيـة مـن عمليـة النمـو، الأمـر الـذي انعكـس في تضافر الجهود للخروج من الكبوة، وسمح بالانتقال السلمي للثروة من الأقلية الصينية إلى الأغلبية الملايوية وهم السكان الأصليين.(6)

2- **الدور ألتدخلي للدولة**: والذي يتجلى من خلال:

أ- **دور الدولـة كمسـتثمر**: وذلـك بزيـادة ملكيـة القطـاع العـام وتوليـه عمليـة شـراء الأصول نيابة عن المالاي، ولعل أهم مؤشر على تزايد دور القطاع العام هو ارتفاع عدد الشـركات العامـة مـن 22 شـركة عـام 1960 إلى 109 عـام 1970 إلى 1014 سـنة 1985، وبعـد تـبني ماليزيـا لعمليـة الخصخصـة (1986-2000) حرصـت علـى زيـادة نصيب المـالاي في الشـركات موضـع الخصخصـة وإعطـائهم الأولويـة في الاسـتفادة مـن مشروعات الخصخصة، بالرغم من أنها لم تحرم العناصر الأخرى، حيث حصل المـالاي علـى 61.2% مـن أصـول هـذه الشـركات المخوصصـة، كمـا ألزمـت الحكومـة المكتتبين في الخوصصة بعدم تسريح العمـال لمدة خمس سنوات، بل وأتاحت الفرصة للعمال للاكتتاب في الشركات بشروط ميسرة.(7)

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

وفي هذه النقطة تختلف تجربة الخوصصة الماليزية عن مثيلاتها في الدول النامية، من حيث لجوء الأخيرة إلى بيع الأصول والشركات الحكومية للمستثمرين الأجانب، في حين أن ماليزيا باعتها للماليزيين أنفسهم وهذا ما كفل تواجدهم في أعلى المستويات.(8)

ب- <u>دور الدولة في توفير الفرص للمالاي لخلق طبقة رأسمالية ملايوية قوية</u>: من خلال تبني حزمة من السياسات التفضيلية لصالح المالاي والسكان الأصليين الآخرين، عبر تقديم المساعدات المالية والتسهيلات الائتمانية والتعاقدات والأسعار التفضيلية، وتوفير الفرص التدريبية والتعليمية للمالاي بالرفع من حصتهم مقارنة بالطوائف الأخرى، سواء في التعليم أو التوظيف أو الفرص الاقتصادية مثلا الأخذ بمعدل 4 للمالاي و1 لغير المالاي في قطاع الخدمة المدنية.

ج- <u>دور الدولة كمنظم لأنشطة قطاع الأعمال المحلي والأجنبي</u>: وارتبط هذا الدور بسيطرة حزب الأمنو على أجهزة صنع القرارات الاقتصادية كوزارة المالية والتجارة منذ السبعينات على حساب التجمع الصيني، ووضع لجنة متابعة أسعار الأسهم المطروحة للمالاي من قبل الشركات الأجنبية والصينية، وسن قانون التنظيم الصناعي المحدد لكيفية منح وتجديد التراخيص لمزاولة نشاط الشركات المتوسطة حيث اشترط مساهمة البومبترا بحصة 30 % في رأس المال والتوظيف.

3- <u>التخطيط</u>: أولت ماليزيا أهمية كبيرة للتخطيط الاقتصادي منذ البداية، حيث تملك ماليزيا رؤية مستقبلية للتنمية والنشاط الاقتصادي من خلال خطط خماسية متتابعة ومتكاملة منذ الاستقلال لمواجهة المشكلات التي تواجهها، حيث تبنت في 1970 السياسة الاقتصادية الجديدة لمواجهة التحدي العرقي والديني الذي تجسد في اضطرابات 1969، وذلك من اجل القضاء على الفقر المدقع وإحداث التوازن الاقتصادي في المجتمع الماليزي، بفك الارتباط بين الإثنية والمستوى الاقتصادي- الإثنية الصينية الغنية والإثنية المالاوية الفقيرة- وذلك بالنهوض بالمستوى الاقتصادي للملايو الفقراء، والحيلولة دون سيطرة الصينيين على الثروة الاقتصادية للبلاد، والذي كان من أسباب العنف الطائفي في 1969.

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

وفي نهاية القرن العشرين كانت لديها خطة طويلة المدى تتمثل في ماليزيا 2020، التي تهدف إلى تحقيق قدرة ماليزية عالية للمنافسة في الأسواق الخارجية، فضلا على خلق مجتمع موحد وذي مستوى معيشي مرتفع.(9)

وساعد على نجاح عملية التخطيط في ماليزيا وجود رؤية مستقبلة واتسامها بالواقعية حيث يمكن تطبيق الخطط الخماسية بالكامل، مع إمكانية إدخال مراجعات منتصف الخطة، بالاضافة إلى عملية تحييد المشاكل الخارجية والحلول الاجنبة الجاهزة للمعضلات الماليزية، فضلا على دور الدولة في الإشراف على القطاع الخاص وضمان انصياعه للخطط التي تضعها الدولة.

4- <u>الاستقرار السياسي</u>: فالمناخ السياسي في ماليزيا ملائم للتنمية الاقتصادية إذ أنها لم تتعرض لانقلابات عسكرية، فضلا على كونها لم تتعرض إلى أزمات اثنية متواترة رغم تركيبتها الطائفية المعقدة (الملايو، الصينيون، الهنود)، وفي هذا الإطار طور الماليزيون عقد اجتماعي لتحقيق الاندماج القومي يتم من خلاله الاعتراف بالتنوع الذي هو قدر ماليزيا، والعمل على تحقيق الوحدة الوطنية من خلال إرساء قواعد التعايش الطائفي وتبني نموذج الديمقراطية التوافقية، ولهذا تعد ماليزيا تجربة رائدة في التعامل مع التعددية الدينية والعرقية.(10)

حيث عمل مهتير محمد على شد الأطراف المختلفة عبر سياسة التوازن في التعامل معها، أي عدم محاباة طرف(اثنية) على طرف أخر (اثنية أخرى) وذلك وفقا لشعاره أن التمييز يكون للضرورة وليس للمحاباة وكذا إعمالا للعدل في توزيع الموارد.

5- <u>الدور المحوري للقيم</u>: والذي يتجلى في الموازنة بين الهوية القومية والانفتاح على الأخر، أي التمكن من المهارات الصناعية للغرب والاحتفاظ بالقيم الثقافية، ولهذا فالاقتصاد الماليزي مشحون بالقيم، وتكمن ملامح القيم في قيمة الكرامة والعمل الجماعي والولاء للمجتمع والعائلة والتأكيد على قيمة التماسك والتناغم الاجتماعي وتقوية أخلاقيات العمل التعاوني لتحقيق التنمية والسلام، حيث انتهجت سياسة أنعش جارك والتي ترتب عنها العديد من الأنماط التعاونية .

كما عمل مهتير محمد في تشخيصه لمعضلة الملايو على محاربة القيم السلبية للملايو نظرا لميلهم للحياة التقليدية في الريف والتواكل وانعدام روح المغامرة، وحثهم

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

على تبني قيم الصينيين الراغبين في المغامرة واستخدام التكنولوجيا والمتمركزين في المدن.

6- <u>الإدارة الجيدة</u>: أي حسن التدبير في قيادة الدولة، فالقيادة السياسية الماليزية المتميزة وضعت مصلحة ماليزيا في قمة أولوياتها ضمن استيعاب تعقيدات الوضع الداخلي والحسابات الإقليمية والدولية، حيث عملت ماليزيا على اختيار موظفين مؤهلين لتقلد أعباء إدارية رفيعة المستوى، مستعينة بفكرة المجالس الاقتصادية والوزارات المتخصصة لانجاز أهداف محددة وفق اعتمادات مالية مضمونة.

كما اهتمت ماليزيا بالإنسان واستثمرت فيه، على اعتبار أن نجاح القيادة في تحقيق أهدافها متوقف على تحقيق الإنسان لانجازاته المادية وهو ما يعزز الولاء والانتماء للدولة الأمر الذي يحقق الاستقرار السياسي والاجتماعي، وحسب تقرير لليونسكو فماليزيا تحتل المرتبة السادسة عالميا من حيث الإنفاق على التلاميذ في المدرسة الابتدائية.

<u>ثانيا: السياسات التنموية في ماليزيا</u>

تبنت ماليزيا بعد استقلالها في 1958 إستراتيجية تنمية تتمثل في الإحلال محل الواردات في مجال الصناعات الاستهلاكية والتي كانت تسيطر عليها الشركات الأجنبية قبل الاستقلال، إلا أن هذه الإستراتيجية لم يكن لها أثر على التنمية المتواصلة نظرا لضيق السوق المحلي وضعف الطلب المحلي، كما أنها لم تؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة.

ويمكن تحديد المراحل التي مرت بها مسيرة التنمية كالتالي: [11]

1- <u>المرحلة الأولى</u>: وبدأت في السبعينات وكان التركيز على دور الدولة التدخلي، وإعطاء أهمية للقطاع العام والبدء في التصنيع الموجه للتصدير لا سيما في صناعة المكونات الالكترونية التي كان لها أثر في تخفيض معدلات البطالة، وتحسين توزيع الدخل بين النخبة الصينية التي كانت مسيطرة على مقدرات النشاط الاقتصادي خلال فترة الاحتلال البريطاني والسكان الأصليين المالايو الذين يشكلون الأغلبية في ماليزيا، كما أعطت الشركة العامة للبترول دفعة قوية للاقتصاد الماليزي إذ كانت

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

بمثابـة شـركة قابضـة تسـيطر علـى فـروع النشـاط الاقتصـادي في شـتى المجـالات؛ الخدمات والزراعة والصناعة حيث أنشأت العشرات من الشركات العامة.

2- <u>المرحلـة الثانيـة</u>: والـتي كانـت خـلال الخطـة الماليزيـة الرابعـة (1981-1985) وتشـكل بدايـة مسـيرة التنميـة الـتي ترمـي إلى التأسـيس لقاعـدة صـناعية مـن أجـل الانطلاق إلى آفاق التصدير الجديدة، وتتجسد هذه العملية في محورين هما:

- موجة جديدة من الصناعات التي تقوم بعمليات الإحلال محل الواردات.

- التركيز على الصناعات الثقيلة في إطار ملكية القطاع العام ولهذا تسمى هذه الفترة بفترة التصنيع الثقيل.

3- <u>المرحلة الثالثة (1986- 2000)</u>: وفي هذه المرحلة تم الاعتماد على سياسة التنمية القوميـة 1990، والعمـل علـى تحريـر الاقتصـاد مـن خـلال تشـجيع القطـاع الخـاص للمشاركة في التنمية والسماح لرأس المال الأجنبي بالاستثمار المباشر فيها، واستهدفت هـذه السياسـات تنشـيط عمليـات النمـو الصـناعي وتعميـق التوجـه التصـديري وتحديـد البنية التحتية للاقتصاد الماليزي، علاوة على الانخراط في فضاءات التعاون الاقتصـادي الإقليمي وتطوير طبقة من رجال الأعمال الماليزيين من ذوي الأصول المالاوية.

4- <u>المرحلة الرابعة</u>: وتتجسد في الرؤية المستقبلية ماليزيا 2020 التي تم من خلالها وضـع سياسـات تتناسـب مـع الـتغيرات العالميـة كالعولمـة وتحريـر التجـارة والتقـدم التكنولوجي في مجال المعلومات والاتصالات وذلك لتحقيق طموح ماليزيا دولة مكتملة التقـدم بحلـول 2020م، وفي هـذا الإطـار تم التركيـز علـى الصـناعات العاليـة التقانـة كالألياف الضوئية، والبرمجيات، والمعدات الطبية، ...علاوة على الاستمرار في جلب الاستثمارات الأجنبية مع التأكيد على الاستثمارات المحلية التي تعتمد على المؤسسـات الصغيرة حيث انه من بين 503 ألف منشأة يوجد من بينها 76 بالمائة مؤسسة صغرى مبيعاتها السنوية 200 رينجت وتوظف اقل من خمسة عمال.[12]

<u>ثالثا: مؤشرات التنمية في ماليزيا</u>

تحولـت ماليزيـا مـن مواجهـة ثـالوث المـرض والفقـر والجهـل الـذي تعـاني منـه الـدول النامية، إلى مواجهـة ثـالوث النمـو والتحـديث والتصـنيع باعتبارهـا أولويـات اقتصـادية وطنية، وانتقلت من كونها دولة تنتج سلع أولية بدائية مثل القصدير والمطاط وزيت

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

النخيـل والأخشـاب إلى دولـة مصـنعة في مجـالات عديـدة كالسـيارات والصـناعات الالكترونيـة والآلات الكهربائيـة، وهـي ثالـث اقتصـاد في منطقـة الاسـيان واحتلـت المركـز التاسـع والعشـرين عالميـا بنسـبة نمـو 6.5% إلى غايـة 2015[13]، كمـا أنهـا تحتل المرتبة 14 في ترتيب أفضل 20 دولة في العالم أكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر في 2009[14]، علاوة على أنها تحتل المرتبة 66 من بين 121 دولة من حيث التنمية البشرية والمرتبة 36 من بين 107 دولة من حيث مستوى الرفاهية في 2011.[15]

كمـا عملت على تخفيض معدل الفقـر مـن 52.4% سنة 1970 إلى 5.5% سنة 2000، والى 1.7 سنة 2012، أما الفقـر المدقع فتم القضـاء عليه نهائيـا، [16] وبلغت نسـبة البطالـة 3.5% سـنة 2000 وهـي النسـبة ذاتهـا الـتي اسـتمرت إلى غايـة 2015، كما ارتفع الدخل الفردي من 2370 دولار سنة 1990 إلى 9820 دولار سنة 2012، وارتفع إلى 11120 دولار سنويا سنة 2014.[17]

وسـجل الاقتصـاد المـاليزي نسـبة نمـو سـنوي وصلت إلى 8.5% حيـث ارتفعـت نسـبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الخام من 6.3% في 1958 إلى 33% في 1995، كمـا ارتفعـت العمالـة الموظفـة فيهـا مـن 6.4% إلى 25.5% في 1995[18]، كما ارتفع معدل نمو الصادرات الصناعية خلال فترة التسعينات إلى نحو 32%، وبلغ نصيب الصادرات الصناعية من جملة الصـادرات في 1995 حوالي 80% بعـد مـا كـان 12% سنة 1970، وتطور نصيب الآلات الكهربائية والمكونات الالكترونية إلى نحو 88% من جملة الصادرات بعد ما كـان 8.5% سنة 1970[19]، حيـث تسـاهم بنسـبة 24.5 % في النـاتج المحلـي الإجمـالي في 2017[20]، أمـا قطـاع الخـدمات فتصـل نسـبة مسـاهمته في النـاتج المحلـي الخـام إلى 57% بمعـدل نمـو يقـدر بـ8.4% سـنة 2010 علاوة على قطاع الزراعة الذي يسجل نسبة نمو تقدر بـ3.5%، ويسـاهم ب 8.6 % في الناتج المحلي الاجمالي سنة 2013.[21]

كمـا عملـت ماليزيـا علـى ردم التفـاوت الطبقـي الطوائـف المختلفـة المكونـة للمجتمـع الماليزي، ليس بإتباع أسلوب التـأميم الاشـتراكي أي نـزع الثـروة مـن الصـينيين الأغنيـاء ومنحها للملايويين الفقراء، كما يقـول مهتير محمـد بـان الحكومـة لـن تسـرق بطـرس لتمـنح لبـولس، بـل باتخـاذ جملـة مـن الإجـراءات التفضـيلية لصـالح الملايـو الفقـراء

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

لتمكينهم في الميدان التعليمي والاقتصادي، إذ ارتفعت نسبة ملكية الملايو في أسهم الشركات إلى 20 % في عام 1990 بعدما كانت 1.5 % عام 1969، إلا أن هذه الزيادة لم تكن على حساب الصينيين وإنما جاءت على حساب الاستثمار الخارجي.

المحور الثاني: التعامل الماليزي مع العولمة بين الانفتاح والاحتكاك

يتجسد التعامل الماليزي مع العولمة من خلال مبدأ تعظيم المكاسب وتقليل المفاسد، أي محاولة الاستفادة من ايجابياتها وطرح سلبياتها ولهذا تعد نموذجا من الانفتاح الخارجي المحسوب والمحدد بمفهوم الوطنية الاقتصادية وسنتناول ذلك في ثلاثة نقاط أساسية:

أولا: الانخراط في النظام التجاري العالمي والتكتلات الاقتصادية

تعتبر التكتلات الاقتصادية أهم خاصية من خصائص النظام الاقتصادي العالمي الجديد، حيث تعكس درجة الاعتماد المتبادل وتقسيم العمل الدولي والاستثمارات والتجارة وأنواع التبادل الأخرى لا سيما وأن التكتل لا يتعارض مع منظمة التجارة العالمية .

ونظرا لمعدلات النمو المرتفعة وحجم المساهمة في التجارة العالمية انضمت ماليزيا لمنظمة التجارة العالمية التي تركز على الحرية التجارية بإلغاء القيود التعريفية وغير التعريفية أمام حركة المبادلات التجارية الدولية.

كما تعد ماليزيا عضو في جماعة التعاون الاقتصادي لآسيا الباسيفيكي APEC التي أنشأت باقتراح من اليابان في الستينات وأنشأت في 1989 في كامبارا وتتكون من 12 دولة على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية واليابان واستراليا وكندا ونيوزلندة وكوريا الجنوبية ودول الأسيان، وتهدف إلى إنشاء منطقة تبادل حر عبر الباسيفيكي في 2010 بالنسبة للدول المتطورة وفي 2024 لباقي الدول ولهذا فهي تركز على تحرير التجارة وتعزيز القطاع الخاص وتطوير الموارد البشرية، وهو الأمر الذي يسمح باستيعاب دول جنوب شرق آسيا والهيمنة عليها[22] ولهذا يرى محمد مهتير أن APEC مشروع للهيمنة الأمريكية على آسيا يقوم على الإقليمية المرنة غير المؤسسية .

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

ولمواجهة هذا المشروع ركزت ماليزيا على تفعيل القومية الأسيوية في إطار تنظيم أسيوي صرف في مواجهة مشروع APEC، حيث دعت في 1990 إلى إنشاء تكتل اقتصادي يتكون من ست دول وهي تايلاندا وسنغافورة وبروناي والفلبين واندونيسيا وماليزيا، وهو تفعيل لرابطة جنوب شرق آسيا التي أنشأت كحلف سياسي عام 1967 في مواجهة الشيوعية في جنوب شرق آسيا.

ويعتبر هذا التكتل الاقتصادي كرد فعل من دول الأسيان نتيجة الأضرار التي لحقتها جراء السياسات الحمائية المتبعة من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا تجاه صادرات تلك الدول[23]، وعليه فالآسيان استطاع التكيف مع النظام العالمي حيث انه لم يدخل معه في مواجهة وصراع لكنه لم يخضع خضوعا كاملا لمتغيراته.

ثانيا: ضبط عملية جلب الاستثمارات الأجنبية

خلال الفترة الممتدة من منتصف الستينات إلى منتصف الثمانينات تراوح معدل الاستثمارات الأجنبية بالنسبة إلى حجم الاستثمارات الكلية في ماليزيا ما بين 18% و30%، وهذا راجع إلى التعامل الحذر للحكومة الماليزية تجاه الاستثمارات الأجنبية، لكن في ما بعد سمحت له بالدخول ولكن وفق شروط تصب في صالح الاقتصاد الوطني، إذ انتهجت سياسة التعديل المستمر لهياكل وطبيعة الحوافز في ضوء حاجيات وأهداف التنمية، حيث تم الانتقال من التشجيع العام للاستثمار الأجنبي المباشر إلى التركيز على توجيه الاستثمار الأجنبي إلى القطاعات عالية التقانة والعناقيد الصناعية.

وارتفعت الاستثمارات إلى 71% في نهاية الثمانينات لا سيما مع موجة الاستثمارات اليابانية، ويلاحظ أن رأس المال الأجنبي كان يسيطر على 40% في صناعة الآلات الالكترونية والكهربائية عام 1990 بينما كانت مساهمته محدودة في القطاعات الأخرى[24].

ويعود تدفق رأس المال الأجنبي لا سيما القصير الأجل إلى ارتفاع معدل الفائدة والتوقعات الخاصة بارتفاع سعر صرف العملة الماليزية، فضلا على الإجراءات التي أخذتها الحكومة الرامية إلى التحرر من القيود المفروضة على حصة الشريك الأجنبي في 1990، حيث انه يسمح للأجانب بالاستحواذ على 100 بالمائة من ملكية الشركة

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

عند تصديرها لـ 80 بالمائة من منتوج تلك الشركة، كما انه يسمح للأجنبي أن يمتلك نسبة مناظرة لما تصدره الشركة.[25]

وتجدر الإشارة إلى أن تدفق الاستثمارات الأجنبية يخضع للضوابط التالية: [26]

1- ألا تنافس السلع التي ينتجها المستثمر الأجنبي الصناعات الوطنية التي تشبع حاجات السوق المحلية.

2- أن تصدر الشركة 50% على الأقل من جملة ما تنتجه .

3- بالنسبة للشركات الأجنبية التي يصل رأسمالها المدفوع إلى 2 مليون دولار يمكن أن تستقدم خمسة أجانب فقط لشغل بعض الوظائف في الشركة.

4- السماح للمستثمرين الأجانب بامتلاك الشركة بنسبة 100% بشرط أن تزيد نسبة الصادرات على 80% من الإنتاج، وأن تشغل الشركة عدد عمال لا يقل عن 350 عامل.

وعليه يلاحظ أن الحكومة الماليزية تعاطت وتعاونت بحكمة مع الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك بتكييف القوانين الخاصة بهذا الاستثمار مع متطلبات المرحلة التي تتطلع إليها الحكومة الماليزية.

ثالثا: الأجندة الوطنية لمعالجة الأزمة المالية 1997

بدأت الأزمة المالية في 1997 بتايلاند وذلك بانسحاب رؤوس الأموال إلى الخارج من أسواق المال المحلية وهو ما أدى إلى انهيار حاد في قيمة العملة المحلية التايلاندية - البات- حيث وصلت في نهاية المطاف إلى أزمة مالية واقتصادية فشلت في معالجتها بامكانتها الذاتية ثم امتدت الأزمة لتشمل أندونيسيا وهونكنغ وسنغافورة وكوريا والفلبين وتايوان.

كما أصيبت ماليزيا بعدوى الأزمة المالية حيث شرع المضاربون في بيع العملة الماليزية - الرينجت- مقابل الدولار الأمريكي على نحو حاد، مع عملية سحب واسعة لرؤوس الأموال القصيرة الأجل من السوق المالية الماليزية، حيث انخفضت قيمة القواعد الرأسمالية إلى ثلث قيمتها الأصلية وهنا أصبحت الشركات مهددة بالإفلاس.

وعلى خلاف الحل الذي لجأت إليه تايلاندا وكوريا الجنوبية واندونيسيا المتمثل في تعويم عملاتها الوطنية واللجوء إلى صندوق النقد الدولي لإعادة الانضباط إلى القطاع

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

المـالي ومـا يـرتبط بـذلك مـن مشـروطية قاسـية وتـدخل مباشـر في الشـؤون الاقتصـادية والماليـة لتلـك الـدول، [27] إلا أن المعالجـة الماليزيـة للأزمـة الماليـة أسـقطت هـذا الخيـار انطلاقا من أن أية محاولة للاقتراض من صندوق النقد الدولي ستجلب كارثة على الأمة الماليزية لا سيما أن جوهر السياسة الجديدة لا يتفق مع فلسفة هذه المؤسسة المالية القائمة على المنافسة المطلقة غير مقيدة وهذا عملا بالمثل القائل: أنه إذا ضللت الطريق فعليك أن تعود إلى خط البداية.

وعليه عالجت ماليزيا الأزمة الاقتصادية من خلال برنامج اقتصادي وطني متميز حيث تبنت أجندة وطنية لمعالجة الأزمة المالية تتمثل في نظام التحكم والسيطرة بالتبادل الانتقائي في 1998 ويشمل الإجراءات التالية[28]:

1- وقف سوق العملة الوطنية(الرينقت) في الخارج ومنع المضاربين بالعملات من النفاذ إلى الصناديق التي يتوافر فيها الرينقت، وتم ذلك بواسطة تجميد حسابات الرينقت في الخارج غير المقيمة بالبنوك الماليزية، بل وهذا ما سمح باستمرار استثمارات غير المقيمين في ماليزيا بكل حرية مع حرمانهم من إمكانية إقراض أو بيع تلك المدخرات للآخرين، وهنا أصبح المضاربين غير قادرين على شراء أو اقتراض الرينقت.

2- تثبيت سعر الصرف الرينقت عن 3.8 مقابل الدولار وهو السعر الذي كان سائدا عند فرض حزمة التحكم والسيطرة للتبادل الانتقائي.

3- منع إعادة تصدير السندات والأوراق المالية إلى بلدان المنشأة لمدة 12 شهرا وهي فترة ضرورية في ضوء عدم الاستقرار في الأسواق المالية.

خاتمـة:

تُمثل ماليزيا حالة فريدة ومتميزة بين الدول الإسلامية، ليس فقط بسبب نجاحها بامتياز في عملية التنمية والنهضة، وبالتالي بلوغها مرتبة متقدمة بين الأمم الصاعدة، وإنما أيضا بسبب براعتها في التعامل مع كل المعضلات والتحديات التي واجهتها، حيث حققت المعجزة الاقتصادية بالفعل، وتحولت من دولة فقيرة إلى ورشة عمل هائلة خلال فترة قصيرة، انتقلت من دولة زراعية إلى دولة مصنعة تحتل مرتبة متقدمة بين دول العالم خاصة المصدرة للتقانة العالية، فضلا على شمولية عملية التنمية إذ لم تقتصر على الصناعة فقط بل الزراعة وكذا اقتصاد المعرفة ومجال الاتصالات والبيئة.

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

وعليـه تعـد ماليزيـا نموذجـا للتنميـة الشـاملة، بالنسـبة لـدول العـالم الثالـث وتمتـاز بخصوصيتها وأهميتها، إذ نهضت في المجال الاقتصادي خلال الأربعة عقود الأخيرة من القـرن الماضـي، واسـتطاعت التوفيـق بـين الانـدماج في اقتصـاديات العولمـة والاحتفـاظ بهامش كبير من الوطنية الاقتصادية، فتحولت من بلد يعتمد على تصدير المواد الأولية البسيطة إلى اكبر الدول المصدرة للسلع والتقنية الصناعية في منطقة جنوب شرقي آسيا.

ويقـوم المنهج الماليزي تجاه العولمة على أساس أن إيقـاع العولمـة في ماليزيـا تحـدده ماليزيا بناءا على ظروفها باعتبار أن العولمة المطلقة هي الفوضى، وهنا جاء التعامل الانتقائي الذي يهدف إلى تمكين ماليزيا من بسط سيطرتها على اقتصادها بوقف المضـاربة ممـا يمكـن المـاليزيين مـن تحديـد مصـير الدولـة، وذلـك بتفعيـل الجوانـب الايجابية من العولمة وطرح السلبي منها، فبالنسبة للجوانب الايجابية فتتمثل في تعزيز حرية التجارة والاستثمارات الأجنبية، أما الجوانب السلبية في العولمة فتشمل على وقف الأسواق الخارجية للاتجار بالرينقت الماليزي وحرية تدفق رؤوس الأموال قصيرة الأجل التي تؤدي إلى عدم استقرار في اقتصاد البلاد، كما أكدت الأزمة المالية الأسيوية 1997 والأزمة المالية العالمية 2008 على أهمية تدخل الدولة في الاقتصاد لا سيما في القطاع المالي حيث يؤدي تحريره إلى العديد من الاختلالات والأزمات .

وعلى الرغم من النتائج الايجابية التي حققتها التجربة الماليزية إلا أنها اصطدمت بمجموعة من العوائق تتمثل في قلة قوة العمل نظرا للحجم المحدود للسكان الماليزيين وهو الأمر الذي أدى إلى الاعتماد على اليد العاملة الوافدة الغير أو النصف ماهرة وهو ما كبح عملية التطوير التقاني من جهة، وأدى إلى انخفاض مستوى الأجور من جهة أخرى، علاوة على ارتفاع درجة الكثافة الاستيرادية للأنشطة الإنتاجية الصناعية التي تم إنشاؤها، حيث تشكل الواردات من السلع الوسيطية 45 % من حجم الواردات الماليزية وهو ما يعتبر نقطة ضعف في سياسة التصنيع حيث أدى إلى عجز في الميزان التجاري.

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

الهوامش والمراجع:

(1)- نـايف بـن إبـراهيم الرسـيني، تقيـيم اسـتراتيجي للتجربـة الماليزيـة ومـدى الاسـتفادة منهـا في الاستراتيجيات العربية، 2014، قسم العلوم الإستراتيجية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2014، ص35.

(2)- محمد فايز فرحات، ما هي المهاتيرية، ملف الأهـرام الاسـتراتيجي، السنة 9، عدد 105، سبتمبر 2003، ص98.

(3)- علي احمد درج، التجربة التنموية الماليزية والدروس المستفادة منها عربيا، مجلة جامعة بابل للعلوم الصرفة والتطبيقية، عدد 3، مجلد 23، 2015، ص ص1368- 1369.

(4)- نايف بن إبراهيم الرسيني، مرجع سابق، ص64.

(5)- عبد الحافظ الصاوي، قراءة في تجربة ماليزيا التنموية، مجلة الوعي الإسـلامي، عدد 451، على الموقع: http: /www.Kantakji.com/ fiqh/Economies/ec- 5.doc

(6)- منير حسـن منير، الفقـر في العـالم الإسـلامي: تجربـة ماليزيـا نمـوذج نـاجح، مجلـة الرابطـة، عـدد 483، سبتمبر 2006، ص24.

(7)- أمـين الحصـري، تجربـة ماليزيـا في تطبيـق الاقتصـاد الإسـلامي، الإسـكندرية: دار الفكـر الجامعي، 2009، ص55.

(8)- هدى متكيس، رؤية محضير محمد للتنمية، في: محمد السيد سليم، الفكـر السياسـي لمحضير محمد، برنامج الدراسات الماليزية، جامعة القاهرة، 2009، ص 77.

(9)- عبد الحافظ الصاوي، مرجع سابق.

(10)- منير حسن منير، مرجع سابق، ص98.

(11)- عبد الفضيل محمود، العرب والتجربة الأسيوية، ط- 1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص ص40، 41

(12)- نايف بن إبراهيم الرسيني، مرجع سابق، ص 84.

(13)- الاقتصاد الماليزي ثالث اقتصاد في الاسيان، على الموقع: http//www.joymalaysia.com

(14)- ناصر يوسف، ديناميكية التجربة اليابانية في التنمية المركبة: دراسة مقارنة بالجزائر وماليزيا، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص 245.

(15)- نايف بن إبراهيم الرسيني، مرجع سابق، ص 84.

(16)- نفس المرجع، ص ص22، 25.

(17)- فاطمة الزهراء طلحاوي ومحمد مدياني، سياسات مكافحة الفقر في ماليزيا، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، 9 ديسمبر 2014، جامعة الجزائر 3، ص 241.

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

(18)- عبد الفضيل محمود، مرجع سابق، ص43.

(19)- نفس المرجع، ص45.

(20)- حيـدر عبـد الرضـا اللـواتي، ماليزيـا وتحقيـق النمـو الاقتصـادي، علـى الموقـع: تاريخ الاطلاع: 2018/9/30 -http//www.omandaily.com/472513

(21)- بيانات اقتصادية، على الموقع:
http//www.moqatel.com/opeshare /behoth- dwal- moe/malayia/see05- cvt.htm

(22)- عبد الحميد عبد المطلب، النظام الاقتصادي العالمي الجديد، مصر: مجموعة النيل العربية، 2002، ص136.

(23)- نفس المرجع، ص135.

(24)- عبد الفضيل محمود، مرجع سابق، ص47.

(25)- عادل عبد العظيم، التجارب الدولية: تجربة ماليزيا، المعهد العربي للتخطيط، على الموقع:
http//www.arab- api.org/iimages/programmes/1/ 2005/3222/pdf/

(26)- عبد الفضيل محمود، مرجع سابق، ص48.

(27)- محمد مهتير، الإسلام والأمة الإسلامية، تحرير: هشام مكرو الدين، دمشق: دار الفكر، 2002، ص76.

(28)- نفس المرجع، ص80.

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X